



أوراق في السياسة المالية

د. عماد الحرش التميمي*: ملاحظات حول مقترح أ. د. عبد الحسين العنبي بصددهيكل الموازنة الاتحادية لعام (2022) وجعلها موازنة لا مركزية، تجميعية لموازنات المحافظات

أ. د. عبد الحسين العنبي يتبوأ منصب المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي منذ أكثر من 10 سنوات. في مقاله المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ 9 أيلول 2021 طرح جملة من المقترحات لإعادة هيكلة الموازنة الاتحادية لعام 2022، بحيث تكون موازنة لامركزية يتم تنفيذها في البداية بشكل تجريبي في أربع محافظات لتكون موازنة نموذجية على أمل نجاحها، ومن ثم إعمام هذه التجربة على المحافظات العراقية المتبقية في الموازنات المستقبلية. ويطالب، الحكومة الاتحادية ان تعمل بحزم في اتجاه تطبيق هذه التجربة لتحقيق تنمية اقتصادية مكانية وشاملة ومستدامة، وتخلق محركات اقتصادية، وتضمن حصول ارتفاع في الرضا العام، وتماسك مجتمعي، والحفاظ على وحدة العراق واستقراره.

يقترح المستشار خصم النفقات السيادية المخططة بحوالي 45 ترليون دينار من الإيرادات النفطية المخططة لموازنة 2022 والتي يقدرها بحوالي 92,6 ترليون دينار وتوزيع المتبقي المقدر بحوالي 47,6 ترليون دينار على المحافظات على اساس الثقل السكاني. هذا ما يخص الإيرادات النفطية التي تدخل في موازنة كل محافظة. أما الإيرادات غير النفطية فيتم جبايتها من قبل المحافظات لتحتفظ بنسبة 90% منها وتحول 10% الى وزارة المالية.

وبصفتي كباحث متخصص في الشؤون المالية، وقبلها كعراقي محب ومخلص لوطني، حالي حال المستشار الدكتور عبد الحسين العنبي والكثير من العراقيين، أساءل أين نحن من الخيارات الاستراتيجية التي تمكننا من الخروج من تبعية الاقتصاد الريعي لتحقيق التنمية المستدامة لأجيالنا القادمة؟ وهل لأزلنا نفتقد للاستراتيجيات التي تمكننا من استخدام عوائد ريع نفطنا في دعم التنمية المستدامة لأجيالنا القادمة؟ أم عجزنا عن إيجاد البديل الاستراتيجي التنموي



أوراق في السياسة المالية

لِلْخُرُوجِ مِنْ تَبَعِيَةِ الْقَطَاعِ النَّفْطِيِّ؟ نَتَسَاءَلُ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ النَّمُوِّ الْكَبِيرِ فِي عَائِدَاتِ
نَفْطِنَا، إِلَّا أَنَّنَا لَا نَجِدُ لَهَا انْعِكَاسًا وَاضِحًا لِتَحْقِيقِ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَدَامَةِ لَنَا وَلِأَجْيَالِنَا
الْقَادِمَةِ؟

وبعد التساؤل نعود الى مقترح إعادة هيكلة الموازنة الاتحادية لعام 2022 وما ذهب
اليه السيد المستشار، إذ يشير الى وجود معارضة من المقاومين للتغير والمتمسكين
بموازنة الفوضى والتي قادت الى تداعيات مالية خطيرة منها ارتفاع الدين العام الى
نسبة (85%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، والذي يعكس القيمة السوقية
لكل السلع النهائية والخدمات، والتي تم إنتاجها في جمهورية العراق خلال السنة.
ولهذا السبب يقول بأنه تم الاتفاق على اختيار أربع محافظات وهي (البصرة،
واسط، ميسان، كربلاء) لتنفيذ التجربة مع موازنة عام (2022) كنموذج، والذي
يأمل بأن ينجح ويكون البداية الموفقة لإععام هذه التجربة على المحافظات
العراقية المتبقية. ومايلفت الانتباه هو عدم ذكر الجهات التي تم الاتفاق بينها على
هذا الاختيار.

هذا المقترح يشير الى أن مسؤولية المحافظات المختارة لتنفيذ تجربة نموذج
موازنة عام (2022) وفقاً للمقترح فيها بأن تتولى مجالس التخطيط والمتابعة
المشكلة من متخصصين بالتعاون مع الدائرة المالية في المحافظة لإعداد الموازنة
لهذه المحافظات وفقاً للضوابط الآتية:

1. النفقات العامة في موازنة المحافظة يجب أن تشمل رواتب جميع دوائر الدولة
التي تعمل داخل المحافظة سواءً أكانت تابعة للحكومة المحلية أم للوزارات
الاتحادية باستثناء النفقات السيادية.

2. يتم تخصيص النفقات التشغيلية لدوائر الدولة داخل حدود المحافظة ويجب
ان تقدر بشكل دقيق ورشيد وتوضع لها التخصيصات في موازنة المحافظة
وتحددها حكومة المحافظة مع ادارات الدوائر المتخصصة في المحافظات دون
أي تدخل للوزارات الاتحادية.



أوراق في السياسة المالية

3. النفقات الاستثمارية لمشاريع جديدة تضعها المحافظة في موازنتها وفقاً لأولويات الجدوى الاقتصادية، ومشاريع تقترحها الوزارات الاتحادية، وتتولى جهة اعداد الموازنة في المحافظة ادراجها بعد التفاوض مع الوزارات الاتحادية بشأنها مع الحكومة المحلية، والتأكد من جدواها، ومشاريع مستمرة مورثة من الوزارات يتم معالجتها كل حالة بحالتها، ومشاريع مستمرة من المحافظة تمول وتستكمل.

ومثلما تضمن المقترح الآلية التي تتولى فيها مجالس التخطيط والمتابعة المشكلة من متخصصين بالتعاون مع الدائرة المالية إعداد أو وضع الآلية التي بموجبها يتم التحكم أو التصرف بنفقات هذه المحافظات، تضمن المقترح الآلية التي يتم فيها تحصيل أو جباية الإيرادات العامة لتمويل هذه النفقات أيضاً، التي تشير إلى الآتي:

1. تجبى لموازنة المحافظة وتقيّد إيراداتاً نهائياً جميع الإيرادات غير النفطية، وفي نهاية كل شهر تُشعر بها وزارة المالية، ويتم تخصيص نسبة (90%) منها للمحافظة، وتقوم المحافظة بتسديد (10%) من هذه الإيرادات إلى وزارة المالية.

2. اعتماد الحصة من الإيرادات النفطية الخاصة بالمحافظات الأربع (البصرة 3.7%)، واسط (1.76%)، ميسان (1.52%)، كربلاء (1.57%) وتقيّد إيراداتاً نهائياً تحت مسمى "حصة المحافظة من إيرادات النفط". ومثلما تضمن المقترح الآلية التي تتولى فيها مجالس التخطيط والمتابعة المشكلة من متخصصين بالتعاون مع الدائرة المالية إعداد موازنة كل المحافظة، والآلية التي بموجبها يتم التحكم أو التصرف بنفقات هذه المحافظات والآلية التي بموجبها يتم تحصيل أو جباية الإيرادات العامة لتمويل هذه النفقات، تضمن المقترح الآلية التي تتولى فيها مجالس التخطيط والمتابعة معالجة العجز أيضاً إذ تشير إلى الآتي:

● يحدد الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة في موازنة كل محافظة، ويمثل ذلك العجز المقدر.



أوراق في السياسة المالية

- تتولى الموازنة الاتحادية جمع العجزات المقدرة لكل الموازنات المحلية فيكون اجمالي العجز المقدر.
- تضع الموازنة الاتحادية عجزاً مستهدفاً وعن طريق المخفض الضمني تتولى تقزيم العجز المقدر الى مستوى العجز المستهدف، ثم توزع العجز المستهدف وفقاً للنسب السكانية لتعرف كل محافظة كم هو مقدار العجز في موازنتها.

فهل يستطيع تمكين تجربة هذا المقترح من التنفيذ، أو مساعدته من قبل متخذي القرار، ومن ثم أو في ضوء ذلك نتمكن من تحديد النموذج الاقتصادي العراقي، أم يستمر رد فعل العبارة التي ذكرها المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي نفسه في مقاله المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين بتاريخ 16 حزيران 2020، التي تشير الى: انه ليس لدينا خطط اقتصادية أو ليس لدينا رؤيا اقتصادية، لاسيما وأنه، كما نعرف، أحد الاقتصاديين العراقيين، وفي موقع مستشار لرئيس الوزراء منذ (13) عاماً، وكما ذكر بنفسه في المقال آنفاً، بأنه كان أول من كتب في الإصلاح الاقتصادي في عام ٢٠٠٨ وكان منهاج متكامل وشامل، وقد دار به على كل متخذي القرار راجياً متوسلاً الأخذ به، حتى أن أحدهم همش على الجلاذ (جهد مبارك يحفظ لديكم!) فلم يقرأه ولم يحتفظ به حتى.

(* باحث في الشؤون المالية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 9 تشرين ثاني / نوفمبر 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>